

بوعياش: بعض موظفي الحالة المدنية يتعسفون

قالت إنه لا يمكن بناء موقف تجاه السلطات المعنية في غياب مذكرات رسمية

رياضي: منع الأسماء الأمازيغية خرق لحقوق الإنسان

قالت إن الجمعية أزرّت عددا من الحالات وأنها تدافع عن الحق في منح الأطفال أسماء أمازيغية

حق تسمية أبنائهم وبناتهم بالأسماء التي يرغبون فيها، معتبرا ذلك «تضييقا على أحد الحقوق المدنية الأساسية المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومن ضمنها اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب». وطالبت الجمعية السلطات المعنية، بالتدخل العاجل لوضع حد لهذه الخروقات، وتمكين المعنيين بالأمر من حقهم في أن تكون لأطفالهم أسماء من اختيارهم. وسجلت المنظمات الحقوقية، ومنها الجمعية، في فترة أخرى، حالة الطفلة «يارا» المزدادة لأسرة مغربية تقطن بهولندا، والتي اكتملت سبتها الأولى، دون أن يتمكن أهلها من تدوين اسمها رسميا في سجلات الحالة المدنية، وهو ما طرح العديد من المشاكل للأسرة. واستغرب والد الطفلة لهذا المنع، خاصة أن الاسم لا يحمل أي دلالة قذحية، أو يمس بقيم المجتمع.

ج. ب (مكتب الرباط)

أكدت خديجة رياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن من غير القبول أن يمارس الحظر على الأسماء الأمازيغية، وأنه من حق المواطنين، خاصة الناطقين بالأمازيغية أن يسموا أبنائهم بأسماء أمازيغية.

وأعتبرت رياضي، في حديث إلى «الصباح» منع أسماء أمازيغية مسا للحقوق الثقافية واللغوية للشعب المغربي، مؤكدة أن الجمعية «تندد بذلك». وقالت «لا نفهم لماذا تنتشر لوائح تمنع أسماء أمازيغية، خاصة أن الأمازيغية تعتبر من المكونات الأساسية للحضارة المغربية». ودعت رياضي إلى إزالة هذه اللوائح، وتمتع الآباء والأمهات بالحق في منح بناتهم وأبنائهم أسماء أمازيغية.

وأضافت الناشطة الحقوقية أنه سبق للجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن «أزرّت بعض حالات المنع، وأن الجمعية توصلت بالعديد من المراسلات من طرف أشخاص مُنعوا من تسمية أبنائهم بأسماء أمازيغية، كما توصلت الجمعية ببيانات وتقارير من جمعيات وهيئات تهتم بالشأن الأمازيغي». واعتبرت رياضي أن «دفاعنا عن الحق في تداول الأسماء الأمازيغية، هو دفاع عن الهوية الأمازيغية، على اعتبار أن الاسم يشكل جزءا من الهوية». وأبرزت رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن الجمعية أرسلت في أوقات معينة السلطات المعنية في هذا الشأن، وأصدرت بيانات في الموضوع، كما تضامنت مع حالات من أجل الدفاع عن هذا الحق الذي تعتبره الجمعية من الحقوق الأساسية للمواطن.

وتتبعته الجمعية

المغربية لحقوق الإنسان، في السنوات الأخيرة، عددا من الحالات التي منعت فيها

أسماء أمازيغية، وعبرت

عن موقفها الراض للمنع،

ومن بين هذه الحالات،

حالة سُجّلت سنة 2006،

مواطن من مدينة كلميم،

قال في مراسلة توصلت بها

الجمعية، إنه مُنع من تسمية

ابنه «أمازيغ»، كما سجلت

الجمعية رفض تفصلية

المغرب بمدينة «فلبنسية»

بإسبانيا تسجيل أربعة

أسماء أمازيغية، بمرور

أنها أسماء غير عربية.

وأصدر المكتب المركزي

للجمعية بيانا، بالمناسبة،

أكد فيه أنه يتابع باهتمام

إقدام عدد من المسؤولين

على حرمان المواطنين من



من منطلق القانون، فالمسألة تتعلق، أساسا، بحالات فردية، إنهم أشخاص يرفضون مواكبة التطورات الحاصلة في المغرب على مستوى النهوض باللغة والثقافة الأمازيغية، خاصة أن المغرب قطع أشواط كبيرة في هذا المجال، وهو ما تعكسه بعض المنجزات التي لا يمكن إنكارها، من قبيل، إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وتأسيس الأمازيغية في المدارس.

وتنص القوانين السائدة على أن أسماء المواليد ينبغي أن تكون مغربية وليست عربية عن القرية المغربية، والعربية، والإسلامية، كما ترفض هذه القوانين تدوين الأسماء الغريبة أو الغدحية، أو تمس بالأخلاق، وبالنظام العام.

جمال بورفيسي (مكتب الرباط)

الأمازيغية، وتأسيس الأمازيغية، ثم أخيرا، التوقيع على اتفاقية إحداث القناة الأمازيغية، إضافة إلى تزايد البرامج التلفزية بالأمازيغية، من مسرحيات، وأفلام، ووثائق، «إنني لا أرى أي داع أو ضرورة لمنع الأسماء الأمازيغية، وبالتالي، فالمستوى الذي يجب أن «تشتغل عليه هو هل هناك قرار للسلطات العمومية يقضي بمنع الأسماء الأمازيغية، أم أن ما هو سائد هو عدم احترام المقتضيات القانونية».

في السياق ذاته، يُشير العديد من الملاحظين، ومنهم نشطاء في الحركة الأمازيغية، إلى أن ما يحدث في

الممارسة، هو أن بعض موظفي الحالة المدنية يتطاولون من رفضهم تسجيل أسماء أمازيغية من منطلق مزاجي، أو معارضا لكل ما هو أمازيغي، وليس

لكن هذا لا يعني أن هناك قرارا رسميا يمنع ذلك.

وإذا كانت قائلة: «نحن نعتبر أن هناك مقتضيات قانونية متعلقة بالحالة المدنية، من جهة، وهناك عدم احترام هذه المقتضيات من طرف موظفي

الحالة المدنية، من جهة أخرى. وفي نظري هناك تعسف من طرف بعض

الموظفين للمقتضيات القانونية».

فلا يمكن، بحسب رئيسة المنظمة، أن «نبني موقفا غير مؤسس على حجة

أو دليل، ضد السلطات العمومية، على اعتبار أنه ليس هناك منشور رسمي

ينبئ عليه موقفا».

وقالت بوعياش، إذا «كنا سمحنا

بإحداث المعهد الملكي للثقافة

الأمازيغية، وتمت الموافقة والمصادقة

على تبني حرف تيفيناغ في كتابة

أكدت أمينة بوعياش، رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أنه لا يمكن تحديد موقف من السلطات المعنية، بخصوص مسألة الأسماء الأمازيغية، في غياب منشور أو مذكرة رسمية تشير بوضوح إلى منع هذه الأسماء.

وقالت إن المنشور الذي يمكن أن

ندلي بموقفنا منه وقد تم بالفعل، هو

المنشور الصادر عن وزارة الداخلية،

في التسعينات، والذي حدد الأسماء

التي يتعين تسجيلها في دفاتر الحالة

المدنية، وتلك التي ينبغي رفضها.

والسؤال المطروح، اليوم، هو هل هناك

وفيقة قانونية ورسمية، تمنع الأسماء

الأمازيغية؟ وأوضحت بوعياش، أن

هناك مناطق سمعنا أن فيها منع

أسماء أمازيغية، أي أن هناك حالات،

مهرجان أشجار اللوز
تفراوت 2009
يومي 27 و 28 فبراير

الدورة الأولى

أرض اللوز... ثروة الغد

جمعية اللوز تضرب لكم موعدا يومي 27 و 28 فبراير 2009 للإحتفاء بالدورة الأولى لمهرجان اللوز بتفراوت. سيشهد هذا المهرجان مشاركة فعاليات في مجالات متعددة حول برنامج يضم ندوات، معرض للمنتوجات المحلية وسهرات فنية من أجل النهوض بالثروات المحلية في إطار برنامج تطوير الإقتصاد الإجتماعي والتضامني. كونوا جميعا في الموعد.

ابعث كلمة LEON
برسالة قصيرة SMS
الى الرقم 2046
و فز بسيارة من نوع SEAT LEON

قانون اللعبة مسجل عند الاستاذ عدنان قريون